

بالإنفوجراف... المبادرة الرئاسية للتشجير "١٠٠ مليون شجرة" ٣ مليار جنيه سيتم تخصيصها للمبادرة خلال ٧ سنوات



في ظل التحديات والتغيرات المناخية التي تواجه مصر وغيرها من دول العالم المختلفة، وضعت الدولة أجندة وطنية للتنمية المستدامة يمثل فيها البعد البيئي محوراً أساسياً بشكل يساهم في الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والاستثمار فيها، مع توفير بيئة نظيفة وصحية وأمنة للإنسان المصري، وهو ما تمت ترجمته على أرض الواقع من خلال مبادرات متعددة يستهدف بعضها زيادة الرقعة الخضراء على مستوى الجمهورية، خاصة وأن لها العديد من العوائد البيئية والاقتصادية والاجتماعية، كما أنها تبرهن على حرص الدولة المصرية على تحقيق وتطبيق نظم الاستدامة البيئية، ورؤيتها في ضرورة العمل التشاركي سواء داخلياً أو خارجياً للتعامل مع ملف المناخ وإيجاد الحلول الكفيلة لمواجهة التداعيات السلبية للتغيرات المناخية على مختلف نواحي الحياة.

وفي هذا الصدد نشر المركز الإعلامي لمجلس الوزراء تقريراً تضمن إنفوجرافات تسلط الضوء على المبادرة الرئاسية للتشجير "١٠٠ مليون شجرة"، والتي سيتم تخصيص ٣ مليار جنيه لها خلال ٧ سنوات.

وأبرز التقرير عوائد المبادرة، حيث تشمل العوائد الاقتصادية زراعة نوعيات من الأشجار ذات عائد اقتصادي سواء أشجار مثمرة مثل الزيتون، أو أشجار خشبية (ماهوجني، الجاتروفا) أو أشجار أخرى ذات عائد اقتصادي.

وبالنسبة للعوائد الاجتماعية فتتضمن وفقاً للتقرير، مضاعفة النصيب الحالي للفرد من المساحات الخضراء في مصر والذي يقدر بـ ٢,١م²/فرد، بجانب امتصاص الملوثات وحجز الأبخرة والغبار، بما ينعكس بالإيجاب على الصحة العامة للمواطنين.

وعلى صعيد العوائد البيئية للمبادرة فتشمل خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنحو ٦١,٢ مليون طن سنوياً، تكافئ ٢٠% من إجمالي الانبعاثات السنوية الحالية لمصر، فضلاً عن تحسين نوعية الهواء.

واستعرض التقرير مراحل تنفيذ المبادرة على مدار الـ ٧ سنوات اعتباراً من العام الحالي، وذلك بواقع ١٠ مليون شجرة عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣، و ١٥ مليون شجرة خلال أعوام ٢٠٢٣/٢٠٢٤، و ٢٠٢٤/٢٠٢٥، و ٢٠٢٥/٢٠٢٦، و ٢٠٢٦/٢٠٢٧، و ٢٠٢٧/٢٠٢٨، و ٢٠٢٨/٢٠٢٩.

ولفت التقرير إلى أن ٣ جهات رئيسية تشارك في تنفيذ المبادرة، حيث تساهم وزارة التنمية المحلية بزراعة ٨٠ مليون شجرة منها ٧,٧ مليون شجرة خلال العام الأول.

وفيما يخص جهود وزارة البيئة فتتضمن المساهمة في زراعة ١٣ مليون شجرة منها ١,٣ مليون شجرة في العام الأول، بينما تساهم هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بزراعة ٧ مليون شجرة منها مليون شجرة في العام الأول، فضلاً عن مساهمات ومشروعات تشجيرية أخرى.

وبشأن جهود وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، فقد تم إهداء ١٨٥ ألف شجرة للمحافظات ضمن المبادرة تزامناً مع استضافة مصر لقمة المناخ cop27، بجانب زراعة ٣٠٠ ألف شجرة في بعض الغابات الشجرية والمناطق المحيطة بالمشاكل التابعة لوزارة الزراعة، بالإضافة إلى قيام وزارة النقل بزراعة ٧٩,٥ ألف شجرة بالحزام الأخضر، و ١٦٢,٥ ألف شجرة جاري زراعتها بطريق وادي النطرون/ العلمين والطريق الدائري بشرم الشيخ.

وجاء في التقرير أن نطاق تنفيذ المبادرة يشمل الطرق والجزر الوسطى، ونطاق الجهات الحكومية مثل المدارس والجامعات، ومراكز الشباب، فضلاً عن المناطق الصناعية والظهير الصحراوي للمحافظات، بالإضافة إلى الطرق الرئيسية والإقليمية والدائرية، ومداخل المدن والقرى والبيادين الرئيسية والجزر الداخلية.

يأتي هذا بينما تم تحديد ٩٩٠٠ موقع يصلح ليكون غابات شجرية أو حدائق في أنحاء المحافظات وتصل مساحتها إلى ٦٦٠٠ فدان.

ورصد التقرير الخطة التفصيلية لـ ١٠ مليون شجرة تم وجر زراعتها خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ موزعة على محافظات الجمهورية، حيث تشمل محافظة القاهرة ١,٩ مليون، والجيزة ١,١ مليون، والقليوبية ٤٠٩,٢ ألف، والإسكندرية ٣٠٥ ألف، والبحيرة ٤١٢,٥ ألف، ومطروح ١٣٨,٤ ألف، والمنوفية ٣٤٣ ألف، والغربية ٣٣١,٢ ألف، وكفر الشيخ ٢٩٣ ألف، ودمياط ١٨١ ألف، والدقهلية ٥٠٨ ألف، وشمال سيناء ١١٣,٤ ألف، وجنوب سيناء ١٤٠ ألف، وبورسعيد ١٠٨,٤ ألف.

يأتي هذا فيما تتضمن الإسماعيلية ٣٠١ ألف شجرة، والسويس ١٥٢ ألف، والشرقية ٤٨٣,٦ ألف، وبني سويف ٢٧٢ ألف، والمنيا ٣٠٠ ألف، والفيوم ٢٥٢ ألف، وأسيوط ٢٧٦ ألف، وسوهاج ٥٢٩ ألف، وقنا ٢٨٣ ألف، وأسوان ٢٦٤ ألف، والبحر الأحمر ٧٩,٩ ألف، والأقصر ١٥٩,٩ ألف، والوادي الجديد ٣٢٠ ألف.